

الخدمات البلدية لبلدية الموصل بين العامين (١٩٦٦-١٩٦٧)

م. عامر بلو إسماعيل (*)

الملخص:

تُعد بلدية الموصل من البلديات العريقة في العراق، وتعود جذور تأسيسها إلى ما يقرب من القرن والنصف، قدمت خلالها الكثير من الخدمات البلدية المتواضعة لاسيما في فترة العهد العثماني وأسهمت قدر المستطاع في المحافظة على نظافة الموصل وتقديم الخدمات للسكان. وبعد تأسيس الحكومة الوطنية في العراق وظهور المملكة العراقية (١٩٢١ - ١٩٥٨) تطورت هذه البلدية أكثر فأكثر، إلا أنها بقيت تعاني من نقص الموارد والأموال حتى بعد تأسيس النظام الجمهوري.

Municipal Services of Mosul Municipality (1966-1967) a Documentary Study

Amer Bello Ismail: (a lecturer at Mosul Studies Centre).

Abstract:

Mosul municipality is one of the oldest municipalities of Iraq, and it had opened almost a century and a half ago. In services sector, the municipality rendered a lot of municipal services, notably during the Ottoman era, and it contributed as much as possible in keeping the city clean, and providing services to the inhabitants. After the establishing of the Kingdom of Iraq (1921-1958) and forming the national government, this municipality had developed more and more. But it remained suffering from lack of resources and funds, until after the establishing of the republican régime.

المقدمة:

تعد بلدية الموصل من المؤسسات الخدمية العريقة التي تأسست في الموصل قبل ما يقرب من القرن ونصف، وقدمت خلال هذه الفترة الطويلة خدمات كثيرة للمدينة وأقضيته ونواحيها بحفاظها قدر المستطاع على بيئة صالحة للسكن والمعيشة، من خلال اهتمامها بنظافة الموصل وتوابعها على الرغم من إمكاناتها

(*) مدرس / قسم الدراسات الادبية والتوثيق / مركز دراسات الموصل

المواضعة جداً بالقياس لحجم المهمة الهائلة الملقاة على كاهل موظفيها وعمالها، ومشاركتها لبقية مؤسسات الموصل في كثير من الأعمال مثل المؤسسات الصحية وإسالة المياه وغيرها كثير.

التمهيد التاريخي:

نظراً لأهمية هذه المؤسسة الخدمية، فقد اهتم بكتابة تاريخها العديد من المؤرخين والكتاب في جامعة الموصل، أو بعض الكتاب من الأهالي مثل احمد علي الصوفي (١٨٩١ - ١٩٨١) وكتابه الشهير (تاريخ بلدية الموصل) الذي صدر بجزء أول عن مطبعة الجمهور في الموصل سنة ١٩٧٠، وكتاب الباحث عبد الجبار محمد جرجيس (بلدية الموصل ورؤسائها ومديروها وأعضاء مجالسها الإدارية (١٨٦٩ - ٢٠١٣)، وغيرها، وجاء بحثي هذا ليشكل حلقة في سلسلة من الدراسات التاريخية لتوثيق تاريخ هذه المؤسسة، وكجزء متمم ومكمل لأعمال الآخرين في مجال البحث في التاريخ المحلي لمدينة الموصل وتوابعها، وللتعريف بالبلدية على الرغم من عمرها الناهز القرن والنصف، فكان لزاماً أن نعطي نبذة تاريخية مقتضبة جداً عن تأسيس بلدية الموصل والى فترة البحث (١٩٦٦ - ١٩٦٧).

تعود أهمية بلدية الموصل من الناحية التاريخية إلى كونها من أقدم بلديات العراق، إذ أنها تأسست مع بلدية بغداد في عهد الوالي العثماني مدحت باشا في سنة ١٨٦٩، والذي كان من دعاة الإصلاح في الدولة العثمانية، وفي عهد والي الموصل الأديب والشاعر سليمان نظيف بنيت للبلدية عمارة عند رأس جسر نينوى (الجسر القديم في منطقة الميدان) وهي بناية شبيهة للبنائيات التي شيدت للبلديات في بقية ولايات الدولة العثمانية الأخرى، وصممها البنائون وفق طراز معماري جميل لتبنى من الحلان (الرخام) الموصلية، ووضع على واجهتها الأمامية ساعة جميلة^(١). وكانت البلدية في بداية تأسيسها تتكون من رئيس البلدية، ومعاون رئيس البلدية، وستة أعضاء يمثلون المجلس البلدي، وكان من واجبات المجلس البلدي وضع ميزانية عامة للبلدية وتقديمها لمجلس الإدارة لإقرارها، وكذلك فرض ضرائب على بعض المهن أو إلغائها عند الحاجة وفتح شوارع وغيرها من الأعمال الكثيرة^(٢) وفي أواخر العهد العثماني وتحديدًا في سنة ١٩١٣ بنيت للبلدية بناية جديدة قرب منطقة باب الجسر، وفي فترة الاحتلال البريطاني المباشر للعراق (١٩١٨ - ١٩٢٠) أصبح للبلدية رئيس بلدية هندي يدعى داس (Das) التي هدمت في سنة ١٩٦٩ أي بعد مرور مئة عام على تأسيسها، وفي فترة الحكم الوطني في العراق بتأسيس المملكة العراقية (١٩٢١ - ١٩٥٨) انتقلت البلدية من جديد إلى أهل الموصل، وكان رئيس البلدية يُختار من الوجهاء والأثرياء، وكان هو وأعضاء المجلس البلدي يعملون بالجمان بدون رواتب^(٣). ومؤخراً في سنة ٢٠٠٨ اصدر رئيس البلدية محمد حسين ألياتي أمراً إدارياً بتشكيل لجنة لإدارة مهام مكتبة خصصت لمنتسبي المديرية سميت بـ (مكتبة بلدية الموصل)^(٤).

حملات التلقيح والإجراءات المتبعة في مكافحة الكوليرا.

يعد وباء الكوليرا من أكثر الأمراض المعدية التي دمرت البشرية في فترات طويلة، كما انه من أمراض الجهاز الهضمي وينتقل بين البشر عن طريق العدوى، بسبب بكتيريا (الضمة الكوليرية)، والموطن الأصلي لانتشار هذا الوباء هو الهند ومنه انتشر في أرجاء العالم مع حركة التجارة، ويمكن لهذه البكتيريا أن تعيش في بيئة الأنهار المالحة قليلا والمياه الساحلية غالباً، وتنتشر العدوى في المناطق التي لا تعالج فيها مياه المجاري وإمدادات مياه الشرب وتصيب كل من الأطفال والبالغين على حد سواء، ومعظم المصابون به لا يمرضون مباشرة، وتستمر البكتيريا من ٨ - ١٤ يوم. وفي الفترة ما بين سنتي (١٨٥٢ - ١٨٩٠م) انتقل الوباء أول مرة إلى العراق^(٥). ولم يكن للعراقيين عهد بهذا (الوباء) فأخذهم الرعب من الأعراض التي يصاحبها كالإسهال والقيء الشديدين والاصفرار، و لذا أطلقوا عليه (الهواء الأصفر أو أبو زوعة). ولو تتبعنا سير مرض الكوليرا في العراق من عام ١٩١٤، أي من تأريخ بدء الاحتلال البريطاني للعراق وحتى نهاية العهد الملكي عام ١٩٥٨، نلاحظ أن المرض انتشر أربع مرات في العراق وذلك في الأعوام ١٩١٧ و١٩٢١ و١٩٢٧ و١٩٣١. ففي عام ١٩١٧ دخل الوباء إلى العراق بواسطة السفن البريطانية القادمة من الهند واستمر من شهر حزيران حتى نهاية شهر تشرين الثاني، وقد أودى بحياة الكثير من الناس على الرغم من الإجراءات الوقائية التي اتخذتها السلطات الصحية لقوات الاحتلال في مكافحة الوباء، وكان من جملة ضحاياه قائد الحملة البريطانية على بغداد الجنرال ستانلي مود الذي توفي في ١٨ تشرين الثاني عام ١٩١٧^(٦)، أما الموصل فلم يصلها المرض إلى سنة ١٨٢١^(٧).

واستمر وباء الكوليرا في الانتشار بالموصل وعلى فترات متقطعة إلى فترة الستينيات، وجندت الموصل كل طاقاتها من اجل مواجهة الوباء سواء باللقاحات أم بنشر الوعي الصحي لدى السكان، وهناك إجراءات قامت بها بلدية الموصل لوحدها أو بالمشاركة في التصدي للوباء منها:

أولاً: العناية بالنظافة العامة.

نظراً لان النظافة تُعد عاملاً حاسماً ومكملاً في القضاء على تفشي وباء الكوليرا، ومعرفة المسؤولين في رئاسة بلدية الموصل لهذا الشيء، لذا اصدر رئيس البلدية، محسن الحبيطي في ٢٨ آب ١٩٦٦ أوامراً إلى جميع مراقبي البلديات يدعوهم فيها لملاحظة نظافة المدينة، ومضاعفة الجهود، والتعاون التام مع الموظفين الصحيين في مراقبة نظافة المحلات العامة^(٨)، كما اجتمعت لجنة للتوعية الصحية في ديوان المتصرفية (ديوان المحافظة حالياً) صباح السبت ٢٩ نيسان ١٩٦٧ للتداول في أهمية النظافة ودورها لمنع انتشار المرض، وكانت اللجنة آنذاك مؤلفة من الدكتور إبراهيم حبش (رئيس صحة لواء الموصل)، والدكتور سعدي مهدي (طبيب صحة المدينة)، والدكتور محمد الياسين (طبيب مسؤول عن الكوليرا في الموصل)، ونجيب الخفاف (مدير تربية لواء الموصل)، و عثمان الجليلي (معاون المتصرف للإدارة المحلية)، واحمد السنجري (عضو المجلس البلدي)، وبعد الاجتماع قررت اللجنة ما يأتي:

- ١- طبع نشرات إيضاحية وتوجيهية للاهتمام بالنظافة على أن تقوم رئاسة صحة اللواء بطبعتها في جميع أنحاء اللواء وتوصي اللجنة بصرف كلفتها البالغة (٢٥.٠٠٠) دينار من قبل الإدارة المحلية.
- ٢- الطلب من مديرية أوقاف الموصل حث خطباء الجوامع على إرشاد الناس للمحافظة على نظافة دورهم.
- ٣- الإيعاز إلى رئاسة بلدية الموصل لحث الناس على عدم رمي الأوساخ والقمامة وترب المياه القذرة في الطرقات ومراقبة ذلك واتخاذ الإجراءات الصارمة لمعاقبة المخالفين وذلك بقطع تجهيز منازلهم ومحلاتهم بالماء، على أن يعلن ذلك في الصحف المحلية ويذاع بالمايكروفون والنشرات.
- ٤- الطلب من مديرية التربية في اللواء الإيعاز إلى المعلمين في القرى والأرياف لحث الناس والطلاب على النظافة الشخصية، والعامية، ومكافحة الذباب، وغلي الماء قبل شربه، وتكليفهم بالمبادرة للذهاب إلى مراكز التلقيح والمباشرة بالحملة في ٦ مايو ١٩٦٧.
- ٥- تكليف طبابة صحة المدينة بتوجيه المراقبين الصحيين لمراقبة نظافة المطاعم والمقاهي والمحلات العامة ومحلات بيع الأطعمة وتغطية المأكولات بالشاش (قماش خفيف شفاف)، أو سلك مانع الذباب، وإن يرافق المراقبين بعض الأفراد من الجيش والشرطة.
- ٦- تكليف رئاسة بلدية الموصل والبلديات الأخرى برفع الأوساخ والقمامة والقاذورات ورميها في مناطق تبعد ستة كيلو متر خارج المدينة أو القرية كحد أدنى ومن ثم حرقها أو دفنها في التربة.
- ٧- تكليف رئاسة البلدية بإخراج الجاموس خارج حدود المدينة.
- ٨- تكليف رئاسة بلدية الموصل والبلديات الأخرى لردم جميع المستنقعات داخل المدينة أو في الأفضية والنواحي^(٩).

ثانياً: منع استيراد الفواكه والخضار من مناطق العراق المصابة بالوباء..

ولما كان وباء الكوليرا ينتقل عبر الفواكه في المناطق المصابة بتفشي هذا الوباء كبغداد واربيل مثلاً، فكان لزاماً على البلديات في الموصل منع استيراد الفواكه من تلك المناطق وبيعها في أسواق الموصل، ولتحقيق هذا الهدف صدرت تعليمات إلى كافة مأموري الأقسام التابعين للبلديات بان يوعزوا إلى المراقبين البلديين والموظفين الصحيين والمفارز المشكلة لهذا الغرض بتفتيش الأسواق فوراً ومنع بيع الفواكه المستوردة من بغداد واربيل كالرطب والعنب والتفاح والخوخ والعرموط وغيرها ووضع اليد عليها وجلبها إلى دائرة صحة المدينة لغرض كشفها وإتلافها فوراً وإحالة من يقوم ببيعها إلى المحاكم المختصة^(١٠).

ثالثاً: منع المرطبات بأنواعها:

ولان وباء الكوليرا ينتقل إلى الإنسان عن طريق البعوض والذباب الذي يتجمع ويكثر في محلات بيع المرطبات وعربات باعة المرطبات المتجولين لاسيما المكشوفة منها، لذلك اصدر رئيس بلدية الموصل في ٢٩ آب ١٩٦٦ أوامر واجبة التنفيذ الفوري إلى كافة مأموري الأقسام البلدية، بلزوم منع كافة أنواع المرطبات من

التداول في الأسواق المحلية، وكذلك منع بيع معاجين (الدوندرما) و(الكريم استيك) بأنواعها، خوفا من انتشار الكوليرا، ومعاقبة المخالفين وسوقهم إلى المحاكم^(١١).

رابعاً: الاهتمام بتعقيم مياه الشرب:

مياه الشرب والغسيل الملوثة عامل مساعد في انتقال الكوليرا، وبيئة صالحة لتكاثرها، مما حتم على البلدية أن تهتم أكثر مما سبق بتعقيم مياه الشرب والغسيل، ولذلك سارعت بلدية الموصل إلى الاهتمام بتعقيم المياه عن طريق تشكيل لجنة خاصة بمراقبة أجهزة إضافة غاز الكلور إلى المياه في دوائر إسالة المياه، كما اهتمت بتصليح العاطل من تلك الأجهزة أو في مشاريع إسالة المياه بان أصدرت متصرفية لواء الموصل في ٢٧ نيسان ١٩٦٧، وأمر موجه إلى رئاسة صحة لواء الموصل ومصحة الغزل والنسيج الحكومية بالموصل ورؤساء بلديات الاقضية والنواحي وكذلك مشروع إسالة المياه العائد للقوات المسلحة الموجودة في الموصل، تحثهم جميعاً على إصلاح الأعطال في تلك المشاريع الخدمية فوراً، وتكليف المراقبين الصحيين المشرفين على مياه الشرب في اللواء بمراقبة مصالح إسالة المياه وقياس كمية مادة الكلورين المضافة إليه مع اخذ نماذج مخبرية منه للفحص البكتريولوجي ثلاث مرات أسبوعياً للتأكد من سلامته وعدم تلوثه^(١٢). كمل كُلف معاون ملاحظ القسم البلدي الأول المسائي بالإشراف على أحوال التعقيم في ساحة الكمر ك أيضاً، وتنظيم خفارة للمراقبين لهذه الغاية بالاشتراك مع الموظف الصحي المنسب لهذا الغرض، ويقوم معاون ملاحظ القسم البلدي الثاني المسائي بالإشراف على أحوال التعقيم بشكل عام^(١٣).

وللتعبير عن الامتثال للتعليمات الصادرة، خاطبت دائرة الغزل والنسيج الحكومية في الموصل، متمثلة في مديرها العام أكرم عبد الوهاب الصفار، متصرفية اللواء في ١١ تموز ١٩٦٧ حول مكافحة الكوليرا، مبينه أنها قامت بتنظيف أحواض الترشيح رقم (١) و(٢) باستعمال مادة مسحوق القاصر، كما أضيف سائل الكلور إلى خزانات ترشيح الماء لغرض التعقيم الإضافي، فضلاً عن جهاز الكلور الموجود لديهم، وبذلك تكون المدة التي يستغرقها سائل الكلور بالماء ثلاث ساعات واثنتان وعشرون دقيقة، بينما كانت قبل صدور الإجراءات الجديدة لا تستغرق سوى نصف ساعة، مع العلم أن جهاز سائل الكلور الموجود آنذاك في محطة ضخ الدندان كان بحالة جيدة ويعمل بصورة صحيحة^(١٤).

خامساً: تلقيح السكان:-

من أهم الوسائل الوقائية الفعالة في مواجهة وباء الكوليرا هو اللقاح، الذي اهتمت به بلدية الموصل بالاشتراك مع باقي مؤسسات الدولة في المدينة كالمؤسسات الصحية، لاسيما بعد أن راجع بعض سكان الموصل المؤسسات الصحية لغرض التلقيح ضد الكوليرا، واعتذار المؤسسات الصحية عن تلبية طلبهم بتوفير اللقاحات اللازمة للوقاية من الكوليرا، متذرة بعدم وجود اللقاحات الكافية، ولذل أرسل مجلس بلدية لواء الموصل برقية إلى وزير الصحة في بغداد ليطلع على حاجة السكان إلى اللقاحات، كما أرسلت نسخة من البرقية إلى متصرف لواء الموصل ورئاسة صحة لواء الموصل وإدارة جريدة فتي العرب وذلك في ٢٥ آب

١٩٦٦ يجبرهم بما طالب به السكان، على اعتبار أن المجلس البلدي هو الذي يمثل سكان المدينة كافة، وطلب منهم الإسراع في إرسال اللقاحات الكافية قبل حدوث ما لا يحمد عقباه^(١٥)، ولم يتأخر متصرف لواء الموصل سعيد الشيخ في الرد على البرقية إذ اصدر بياناً من متصرفية اللواء في ٣٠ آب ١٩٦٦ إلى كافة المؤسسات الحكومية في الموصل وتوابعها، يحثهم فيها على الاهتمام بتلقيح السكان ومما جاء في البيان: "بناء على مقتضيات المصلحة ولغرض تلقيح جميع سكان اللواء ضد الكوليرا يرجى من كافة رؤساء الدوائر الرسمية والشبه الرسمية والشركات والمعامل ومختارين المحلات والقرى ومراكز الشرطة التأكد من تلقيح كافة المنتسبين عندهم والساكين في مناطقهم ضد الكوليرا، وإخبار السلطات المختصة عن الأشخاص غير الملقحين لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم"، كما طلب من مكتب نائب رئيس جامعة الموصل، ومن مديرية تربية اللواء عدم قبول دوام طلاب الكليات والمعاهد الرسمية وكافة المدارس من إعدادية ومتوسطة وابتدائية ورياض أطفال ما لم يلقحوا ضد الكوليرا ويكون لديهم شهادات تثبت وتؤيد تلقيحهم^(١٦).

كما أرسل متصرف لواء الموصل (مديرية بلديات لواء الموصل) برقية لا سلكية في ٣ أيلول ١٩٦٦ إلى قائممقامي الأقضية يدعوهم فيها إلى تبليغ كافة أطباء الأقضية بتشكيل الفرق التلقيحية ضد مرض الكوليرا، والمباشرة في تلقيح سكان القرى التابعة لهم، وطلب منهم تجهيز سيارات للمضمدين للقيام بعملية التلقيح واستخدام سيارات السلطات العسكرية والسيارات الرسمية وبعض سيارات الأهالي أنفسهم في مناطقهم^(١٧).

ولغرض التشاور في أهم الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لمكافحة الكوليرا، بعث رئيس بلدية الموصل محسن الحبيطي، إلى عضو من المجلس البلدي يدعو لعقد اجتماع معه في حديقة الشهداء في ١ أيلول ١٩٦٦، وطلب منه أن لا يحول دون اجتماعهم أي عائق لخطورة الأمر^(١٨).

إلا أن تلك الجهود سرعان ما اصطدمت بنقص حاد بعدد السيارات التي تنقل المضمدين والأطباء المشاركين بعملية التلقيح، وكان ذلك في ٤ أيلول ١٩٦٦ فقد اعتذرت البلدية عن تجهيز أي سيارة لحملة التلقيح، فضلاً عن أن مديرية بلديات الموصل لم تكن تملك سوى ثلاث سيارات واحدة مستهلكة وخارج الخدمة، والسيارتين الاخرتين موجودتين خصصت أحدهما لحملة التلقيح، والأخرى تبقى لإدارة أعمال كافة بلديات اللواء. وان حصل خلل في منظومة تجهيز الماء أو الكهرباء وتوقف العمل فيها ولم تكن لدائرة البلديات سيارة خلال فترة حملة المكافحة يتوجب على المديرية بحكم الاضطرار استئجار سيارة أهلية من سيارات القطاع الخاص^(١٩).

وفي محاولة لتخفيف حدة تأثير نقص عدد السيارات المطلوبة، وكبر حجم الحملة، أو عزت متصرفية اللواء إلى بعض الدوائر الرسمية في اللواء في أن تجهز كل دائرة سيارة واحدة مع سائقها ووقودها تستخدم خلال أيام الحملة المزمع القيام بها خلال الفترة من ٤ إلى ١٠ من أيلول ١٩٦٦، ومراجعة رئاسة صحة لواء الموصل لهذا الغرض^(٢٠)، إلا أن طلب المتصرفية في تلك الفترة يصعب تحقيقه من جانب بعض الدوائر، مثل

بلدية الموصل التي ردت على الطلب بانها بحاجة ماسة لكل السيارات الموجودة لديها وإنها من غير الممكن أن تستغني عن أي سيارة منها في تلك الظروف التي تعمل فيها أقسام البلدية والهندسة بالمناوبة صباحا ومساء، مبينة في الوقت نفسه إنها سبق وأن أعارت سيارة إلى مديرية بلديات اللواء منذ أكثر من سنتين ونصف ولحد الآن، على الرغم من حاجة البلدية إليها، ولذلك طالبت البلدية من المتصرفية إعفائها من هذا التخصيص^(٢١).

ولما لم تأت الحملة أكلها وبقي وباء الكوليرا في الموصل، صار القرار القيام بحملة ثانية، بعثت متصرفية لواء الموصل بقرقيات لا سلكية إلى رئاسة صحة الموصل والفيلق الرابع وقائممقامي الأفضية، تطلب فيها من تلك الدوائر والمؤسسات تخصيص سيارات ليتم استخدامها في حملة التلقيح الثانية ضد الكوليرا في مراكز الأفضية والنواحي والقرى، كما طالبت من تلك الدوائر أن تستخدم السيارات العسكرية التي تبرع الجيش بها في اللواء، على شرط أن تستخدم في مركز اللواء حصرا^(٢٢).

وبعد المباشرة بحملة المكافحة الثانية لاحظ متصرف لواء الموصل سعيد الشيخ قلة إقبال المواطنين على مراكز التلقيح لأخذ الجرعة الثانية، فاصدر أوامر صارمة للدوائر المسؤولة عن الحملة تحثها على التأكد من تلقيح كافة المواطنين والمستخدمين والعمال التابعين لهم، والإيعاز إلى محاسبي دوائر الحكومة كافة بعدم صرف راتب شهر تشرين الأول ١٩٦٦ (الشهر التي بدأت فيه الحملة) إلا لمن يحمل شهادة تلقيح الحملة الثانية والتي تحمل ختم الجرعة الثانية باللون الأحمر، وعدم قبول مراجعة أي شخص لدائرة حكومية في اللواء مالم يكن يحمل شهادة التلقيح الثانية^(٢٣).

وطالبت رئاسة صحة اللواء من الدوائر ذات العلاقة بالحملة تخصيص عدد محدد من السيارات بالإضافة إلى السيارات العسكرية لغرض الاشتراك في حملة التلقيح ضد الكوليرا وتثبيت بمباشرة السيارات للاستفادة منها داخل المدينة فقط ومن تلك الدوائر:

- متصرفية لواء الموصل / الإدارة المحلية (١) سيارة.
- متصرفية لواء الموصل / البلديات (١) سيارة.
- مديرية شرطة لواء الموصل (١) سيارة.
- منطقة الطرق والجسور (١) سيارة.
- منطقة مباني الموصل (١) سيارة.
- شعبة ري الموصل (١) سيارة.
- مديرية الإصلاح الزراعي (٣) سيارات^(٢٤).

استمرت أزمة الكوليرا إلى العام التالي، أي عام ١٩٦٧، ولم يتم القضاء على الكوليرا نهائيا وازدادت خطورة الوباء مما اضطر متصرفية اللواء إلى مفاتحة رئاسة صحة اللواء في ٢٧ نيسان ١٩٦٧ لغرض تشكيل

لجنة كوليرا محلية^(٢٥). ونتيجة للضغوط الكبيرة التي مارستها رئاسة صحة اللواء في محاولة استخدام سيارات البلدية، أرسلت مديرية بلديات لواء الموصل كتاباً إلى رئاسة صحة اللواء تطلب من الأخيرة الكف عن استخدام سيارات البلدية، لقلة سيارات مديرية بلدية اللواء، وتعدد البلديات القائمة بتقديم الخدمات إليها، وقررت مديرية البلديات لذلك، مضطرة، إلى سحب سياراتها المقرر تخصيصها في حملة التلقيح ضد الكوليرا^(٢٦).

سادساً: توظيف وسائل الإعلام في مكافحة:

ومن الوسائل الفعالة جداً في مكافحة الكوليرا هي وسائل الإعلام المتوفرة آنذاك ليتم نشر معلومات عن مخاطر وباء الكوليرا على حياة الإنسان في الموصل وتضمن ذلك تبليغ بلدية الموصل أصحاب السينمات المحلية لعرض الوصايا الصحية الخاصة بمكافحة الكوليرا في فترات العرض، على أن تقوم رئاسة صحة اللواء بتزويد رئاسة البلدية بهذه الوصايا، وعلى أن تقوم سيارة المكتبة العامة التي كانت مجهزة بمكبر صوت بإذاعة كل ما يتعلق بالملايا وعملية التلقيح وفوائدها ذلك على السكان تحت أمره طيب صحة المدينة، وكذلك إذاعة الإرشادات الصحية الخاصة بالكوليرا لمدة أسبوع واحد أو كل ما دعت الحاجة إلى ذلك، وتكليف رئاسة صحة اللواء بالإعلان عن مراكز التلقيح وأوقات فتحها أمام الأهالي وذلك بواسطة نشرات في الصحف المحلية ونشرات خاصة^(٢٧).

سابعاً: إعادة تنظيم وتهيئة فرق الطوارئ:

المباشرة بإعادة تنظيم فرق الطوارئ الصحية وتزويدها بوسائل النقل اللازمة لها على أن تشمل الفرق التالية:

- فرقة لنقل المرضى.
 - فرقة لنقل وعزل الملامسين.
 - فرقة للتعفير (رش المبيدات على البعوض في المستنقعات أو البرك الآسنة).
 - فرقة لدفن الموتى.
- والاستفادة من أطباء القوات المسلحة وفرقها الصحية للإغراض الوقائية والعلاجية وخاصة في التلقيحات العامة^(٢٨).

المنطقة الصناعية في الجانب الأيسر:-

خاطبت مديرية بلديات لواء الموصل مديرية الإسكان وتخطيط المدن العامة وطالبت منها السرعة في وضع التصميم اللازم بالمنطقة الصناعية في الجانب الأيسر واعتبار القضية مهمة للغاية^(٢٩). كما خاطبت رئاسة بلدية لواء الموصل متصرفية لواء الموصل بالقول: "إننا نتفق معكم بأن وجود الكراجات وذوي المهن التي تحدث أصوات مزعجة تقلق راحة السكان ويتحتم علينا إيجاد حل فوري وعلى المدى البعيد لهذه المشكلة وقد باشرنا باتخاذ بعض الخطوات غير إن أعمالنا واجهت بعض العراقيل منها:

١- المنطقة الصناعية في الموصل الجديدة على طريق السحاجي ثلاث أرباعها يعود للناس والربع الباقي يعول للمالية، وطلبنا منكم أن تتوسطوا لدى المالية لتمليكها لنا ببدل مناسب ولم نستلم منكم جوابا لكتبتنا وخصوصا بعد أن مددنا الماء بالمنطقة ووضعنا أعمدة الكهرباء قبل أن تسلم شعبة الكهرباء للكهرباء الوطنية، علما بان المنطقة صغيرة ولا تفي بالغرض ولكنها تسد الحاجة بدرجة ما.

٢- أما المنطقة الصناعية في الساحل الأيسر، فان البلدية تملك ما يزيد على (١٠٠) دونم وقد اتخذت الخطوات التالية.

- مسحنا المنطقة مسحا موقعا.

- زدنا مديرية الإسكان وتخطيط المدن العامة بالمعلومات اللازمة لغرض وضع التصميم اللازم لها من جانبهم.

ولا زلنا ننتظر قيام المديرية العامة بوضع التصميم اللازم لتمكن من تقسيمها، وأنا نرى أن تتصلوا هاتفيا بالسيد وزير البلديات والأشغال لتبيين الموضوع شخصيا خاصة وإنما بصدد إرسال مهندس المساحة في القريب العاجل لحل المشاكل الآنية وبإمكانهم البت في الموضوع بحضوره، وسنقوم فورا بعمل الكشف اللازم لمد أنبوب رئيسي إلى المنطقة علما بان الماء لا يمكن وصوله إلى المنطقة إلا بعد الانتهاء من مشروع الساحل الأيسر. وسنطلب من مصلحة الكهرباء الوطنية مد خط ضغط عالي إلى المنطقة والذي بدوره سيغذي منطقة التلفزيون حيث طلب وزير الثقافة والإرشاد التعجيل بمد الخط المذكور^(٣٠).

متابعة بيع النفط الأبيض:

في ٢٤ شباط ١٩٦٧ أصدرت رئاسة بلدية لواء الموصل ممثلة بوكيل رئيسها عبد الستار سليمان تعليمات إلى كافة مأموري الأقسام، ومصلحة توزيع المنتجات النفطية، تحثهم على مراقبة أصحاب العربات المتجولة الخاصة ببيع النفط الأبيض على المواطنين بسعر يزيد على السعر المقرر علاوة على بث إشاعات أخرى كما طالبت بسوق المخالفين إلى المحاكم حسب الأصول ردا على كتاب مدير مصلحة توزيع المنتجات النفطية (مديرية فرع الموصل) صديق الحاتم الذي بين أن بعض أصحاب العربات المتجولة الخاصة ببيع النفط الأبيض يبيعون النفط بسعر أعلى من السعر الرسمي المقرر وقدره (٣١) فلساً للغالون الواحد مستغلين حلول موسم الشتاء واشتداد البرد ومحاولين تحقيق أغراضهم ببث الإشاعات منها قلة النفط الأبيض في مستودعات المصلحة أو انقطاع تجهيز المشتقات من مصفى الدورة في الوقت الذي كان هذا المنتج متوفر في مخازن المصلحة بكميات كافية بشكل يؤمن حاجة المواطنين في مختلف أنحاء اللواء. كما أرسلت مصلحة توزيع المنتجات النفطية (مديرية فرع الموصل) برقية بعنوان (توزيع الموصل - مستعجل رجاءاً) إلى رئاسة بلدية الموصل يطلب من البلدية مراقبة أصحاب العربات المتجولة ومساعدتهم في القضاء على هذا الاستغلال^(٣١).

ونبهت إلى هذا أيضا قيادة الفرقة الرابعة في ٤ آذار ١٩٦٧ بكتاب موجه إلى متصرفية لواء الموصل بالقول أنهم يعلمون بشكل مؤكد ومن مصادر موثوقة بأن باعة النفط الأبيض اخذوا في الآونة الأخيرة يتلاعبون بأسعار النفط مستغلين الإشاعات حول قلة كمياته حيث يبيع البعض منهم الكالون بسعر (٤٠) فلساً^(٣٢).

وفي كتاب موجه من صديق الحاتم، مدير مصلحة توزيع المنتجات النفطية (مديرية فرع الموصل) إلى رئاسة بلدية الموصل في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٦٧ يدعو البلدية بضرورة مراقبة أصحاب العربات والسيارات المتجولة التي تبيع النفط الأبيض وطلب من رئاسة البلدية التعاون مع المصلحة والإيعاز إلى مراقبي البلدية المنتشرين في مختلف أنحاء البلدة بمراقبة أصحاب العربات والسيارات المتجولة وتقديم المخالفين منهم إلى المحكمة المختصة، وبأن المصلحة ستقوم بإيقاف المخالفين عن العمل لمدة تناسب مع حجم مخالفاتهم^(٣٣). كما بعث وكيل متصرف لواء الموصل صلاح الدين النقيب كتاباً إلى مديرية لواء الموصل يحثها على تشديد المراقبة على العربات والسيارات المتجولة^(٣٤).

مراقبة امن سيارات الحمل:

واهتمت بلدية الموصل بمراقبة تحركات بعض سيارات الحمل لاسيما سيارات نقل المواد الإنشائية القلاب التي تنقل المواد الإنشائية من منطقة الدندان والجوسق وهي تمر من شوارع الدندان والشوارع الأخرى بصورة مكشوفة وغير مغطاة بالمشمع، وأثناء سيرها تترك كميات كبيرة من الحصى والرمل الأمر الذي يعرقل عملية التنظيف اليومية وقد تمكن القسم البلدي من الحصول على أرقام قسم من هذه السيارات وطالب بالإيعاز إلى الجهة المختصة منعا للسيارات المذكورة من المرور في الشوارع ما لم تكن مغطاة وبنفس الوقت، إلزام السواق بعدم تسريب المواد الإنشائية من السيارات في الشوارع المبلطة^(٣٥).

رفع السكراب من المدينة.

كما كانت بلدية الموصل تضطر في أحيان كثيرة إلى رفع بقايا مكائن وسيارات تالفة وخارجة من الخدمة يقوم أصحابها برميها في أطراف المدينة قرب الطرق التي تربط مدينة الموصل بتوابعها وبالمحافظات الأخرى مما يتسبب في تشويه منظر المدينة والتأثير على نظافتها وغالبا ما كانت البلدية تلجأ للقوة والعقوبات لرفع المخلفات، ففي كتاب موجه من مديرية شرطة الموصل إلى بلدية شرطة البلدة يطلب فيه تأييد تنفيذ الإزالة لان مديرية شعبة حقل الموصل أخبرتهم بان صاحب كراج محل سكراب في محلة باب لكش لا تزال أدواته موجودة رغم تبليغه بإزالتها رسمياً^(٣٦). وهناك أمثلة على ذلك منها الكتاب الذي وجهه رئيس بلدية الموصل محسن الحبيطي إلى صاحب الكراج المذكور في محلة باب لكش في ١٩ تشرين الثاني ١٩٦٧ لرميه مواد سكراب وأنقاض على الطريق الرابط بين اربيل والموصل ينبهه بلزوم القيام برفع تلك المواد خلال سبعة أيام من تاريخ استلامه لذلك الكتاب وبعكسة تقوم البلدية برفع تلك المواد مباشرة ونقلها إلى مواقع الازبال خارج حدود البلدية وعلى حسابه الشخصي كعقوبة^(٣٧).

نصب ألعاب للأطفال في المنتزهات العامة:-

ومن اجل الترفيه عن العائلات الموصلية والعناية بالأطفال ومناطق الترويح عن النفس والاستجمام، عمدت بلدية الموصل إلى توفير الألعاب للأطفال في الحدائق العامة، ومن اجل توفير تلك الألعاب، فقد كانت البلدية تتعاقد مع مقاولين للقيام بتصنيع أو شراء تلك الألعاب ومن ثم نصبها في الحدائق المخصصة لها، كما حدث ذلك في الألعاب التي وضعت في الحديقة الكائنة في محلة باب البيض، والألعاب في حديقة الشهداء، ومثال على ما ذكرنا اقترح جاسم محمد اليوسف عضو المجلس البلدي في ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٦ لوضع العاب للأطفال في حديقة باب البيض العامة، وبعد المداولة بالموضوع والاطلاع على الأسعار المقدمة من قبل السيد محمد و فيق الشيخ التي كانت مقارنة لأسعار الألعاب التي وضعت في حديقة الشهداء وكانت تتكون من المزلقة بـ (٥٥,٠٠٠) دينار ومرجوحة تحمل ثلاثة أطفال بـ (٣٠,٠٠٠) دينار وأخيرا الميزان بسعر (١٢,٠٠٠) دينار^(٣٨).

خدمات بلدية الموصل للقوات الأمنية في الموصل:-

كان هنالك تعاون بين بلدية الموصل والقوات الأمنية في اللواء، ومن ذلك موافقة البلدية على تخصيص قطعة ارض لغرض بناء مستوصف لشرطة الموصل، على أن تؤلف لجنة لتقرير بدل قيمة تلك الأرض حسب السعر السائد في المقاطعة، وتعويض البلدية، أما بالقيمة المقدرة أو بأرض أميرية تساوي قيمتها قيمة الأرض المذكورة^(٣٩). كما صدر أمر من رئيس بلدية الموصل الحبيطي أن ينسب المهندسين التالية أسماؤهم أدناه بالاشتغال بمعية أمراء قواطع البلدية كما مبين إزاء اسم كل منهم وذلك اعتبارا من ٣ أيلول ١٩٦٦ وكما يأتي:

القاطع الأول: سعيد شندالة	المقدم ممدوح عبد اللطيف
القاطع الثاني مظفر صالح	الرائد عزيز ياسين
القاطع الثالث صبحي سليمان	الرائد عبد الهادي الرمضاني
القاطع الرابع وجيه الكلاك	الرائد إبراهيم إسماعيل
القاطع الخامس: محمد جاسم	الرائد حسن محمد صالح
القاطع السادس: احمد عبد الحميد	النقيب ذنون عبد الرحيم ^(٤٠)

كما كانت رئاسة البلدية تطلب من مديرية شرطة لواء الموصل تخصيص شرطي لمساعدة مأمور الحجز، إذ أن أوامر الحجز وتنفيذها كانت تتم بعد أوقات الدوام عادة، وجباية أموال البلدية كانت منطاة بملاحظ التحرير (حازم ناظم) وأن هاتين المهمتين لا يمكن القيام بهما بدون مرافقة الشرطة للموظف المسؤول، خشية وقوع حوادث لا تحمد عقبائها، فكان يرافق احد أفراد الشرطة (الانضباط) الموظف باستمرار^(٤١).

الخاتمة:

مرت بلدية الموصل منذ نشوئها وتأسيسها والى الفترة قيد البحث بالكثير من الأزمات المالية والمادية على الرغم من أهميتها التي تمس حياة المواطن الموصل في الصميم، وهذه الأزمات أدت إلى نقص واضح في عدد العاملين فيها وقلة الآليات المستخدمة في تنفيذ أعمالها اليومية، وهذا ما نشاهده في الواقع إلى يومنا هذا. وعلى الرغم من كل هذا حاول منتسبوها بالوسائل والإمكانات المتاحة توفير الحد الأدنى من التنظيف والعناية بالواقع الصحي للأهالي من خلال توفير الماء الصالح للشرب ورفع النفايات. كما أنيط بالبلدية أعمال أخرى لاحظنا البعض منها مثل مكافحة الأوبئة المدمرة، والعناية بالحدائق العامة وتجهيزها بالألعاب للأطفال ورفع الأنقاض والمكائن والعدد المستهلكة المرمية على جوانب بعض الطرق وبعض المناطق السكنية، ومراقبة تغطية سيارات النقل (سيارات الحمل)، ومراقبة باعة النفط للحيلولة دون رفع أسعارها مما يثقل كاهل السكان.

الهوامش:

(١) إبراهيم خليل العلاف، مقال موجز عن تاريخ بلدية الموصل، مدونة الدكتور إبراهيم خليل العلاف.
<http://www.wallafblogspot.com.blogspot.com/2013/03/1869-1913-1969.html>

(٢) موقع بلدية الموصل الرسمي.

<http://www.mosulbaladiya.gov.iq/baladiya.php>

؛ للمزيد من التفاصيل حول الأعمال الموكلة للبلديات ينظر: نعيم طه ياسين، بدايات التحديث في العراق ١٨٦٩ - ١٩١٤، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٤، ص ٨٧.
(٣) العلاف، المصدر السابق.

(٤) قصي حسين آل فرج، المكتبات العامة الموصلية في القرون الثلاثة الأخيرة، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، (الموصل، ٢٠١٢)، ص ص ١٢٦ - ١٢٧.

(٥) تاريخ وبياء الكوليرا في العالم، موقع المرسال السعودي.
<https://www.almsal.com/post/485883>

(٦) حيدر حميد رشيد، "من تاريخ الكوليرا في العراق".
<http://alnooren.boardonly.com/t1722-topic>

(٧) عروبة جميل محمود، "الموصل في العهد العثماني الأخير"، المدى للإعلام والثقافة والفنون.
<http://almadasupplements.com/news.php?action=view&id=8736#sthash.Uym57gud.dpbs>

(٨) رئاسة بلدية الموصل، الإدارة، كتاب موجه إلى كافة مأموري الأقسام، الموضوع: إجراءات وقائية، العدد (١٤٥٧٨) بتاريخ ٣٠ آب ١٩٦٦.

- (٩) قرار لجنة التوعية الصحية في مدينة الموصل المتعددة في ديوان المتصرفية في يوم السبت المصادف ٢٩ نيسان ١٩٦٧ للتداول في اتخاذ الخطة لمنع حدوث انتشار مرض الكوليرا.
- (١٠) قرار من الجمهورية العراقية، رئاسة بلدية الموصل، الإدارة، إلى مأموري الأقسام بالبلدية بعنوان: "منع بيع فواكه"، العدد (١٤٦٩١) بتاريخ ١ أيلول ١٩٦٦.
- (١١) رئاسة بلدية الموصل، الإدارة، كتاب صادر من رئيس بلدية الموصل وموجه إلى كافة مأموري أقسام البلدية، العدد (١٤٤٨٤) في ٢٨ اب ١٩٦٦.
- (١٢) كتاب متصرفية لواء الموصل، الإدارة المحلية، التحرير، الرقم (٤٥١١) في ٢٧ نيسان ١٩٦٧ موجه إلى رئاسة صحة لواء الموصل وعنوانه "تحضيرات وقائية ضد الكوليرا".
- (١٣) رئاسة بلدية الموصل، الإدارة، كتاب موجه إلى كافة مأموري الأقسام، الموضوع: إجراءات وقائية، العدد (١٤٥٧٨) بتاريخ ٣٠ / ٨ / ١٩٦٦
- (١٤) وزارة الصناعة، المؤسسة العامة للصناعة، مصلحة الغزل والنسيج، مديرية الإدارة، كتاب بالرقم (٤٦٦٠) وبتاريخ ١١ تموز ١٩٦٧ موجه إلى متصرفية لواء الموصل وموضوعه "تحضيرات وقائية ضد الكوليرا".
- (١٥) مجلس بلدية الموصل، للمعلومات، كتاب موجه إلى وزير الصحة في بغداد، ونسخ منه موجهة إلى متصرف لواء الموصل ورئاسة صحة لواء الموصل وإدارة جريدة فتى العرب الرقم (١٦٥٥٢) في ٢٥ آب ١٩٦٦.
- (١٦) صورة بيان متصرفية لواء الموصل / التحرير / العدد (٤٢٩٤٦) بتاريخ ٣٠ آب ١٩٦٦.
- (١٧) مديرية بلديات لواء الموصل العدد (٩٠٦٧) بتاريخ ٤ أيلول ١٩٦٦ برقية لاسلكية إلى قائممقامي الاقضية.
- (١٨) رئاسة بلدية الموصل (المجلس البلدي)، الرقم (١٤٦٥٧) بتاريخ ١ أيلول ١٩٦٦.
- (١٩) مديرية بلديات الموصل، كتاب متصرف لواء الموصل الرقم (٩٠٦٧) بتاريخ ٤ ايلول ١٩٦٦.
- (٢٠) طلب تخصيص سيارة للمشاركة في حملة مكافحة الكوليرا صادر من متصرف لواء الموصل (مديرية بلديات لواء الموصل) إلى رئاسة بلدية الموصل بعنوان: "تخصيص سيارة".
- (٢١) وزارة الشؤون البلدية والقروية، رئاسة بلدية الموصل، برقية من رئيس بلدية الموصل، كتاب بعنوان: "تخصيص سيارة"، العدد (١٤٨٠٤) بتاريخ ٤ ايلول ١٩٦٦، موجه إلى متصرفية لواء الموصل، البلديات.
- (٢٢) برقية لاسلكية من متصرفية لواء الموصل إلى رئاسة صحة الموصل والفيلق الرابع وقائمقامي الاقضية، رقم (٤٦٤٩٠) بتاريخ ١٥ تشرين الأول ١٩٦٦
- (٢٣) من متصرفية لواء الموصل، التحرير، العدد (٤٦٩٦١) في ١٩ تشرين الأول ١٩٦٦ الى كافة قائممقامي الاقضية ورؤساء الدوائر في اللواء كافة بعنوان "إعادة التلقيح ضد الكوليرا".
- (٢٤) وزارة الصحة، رئاسة صحة لواء الموصل، الإحصاء، العدد (١٠٨٨٦)، في ٢٢ تشرين الأول ١٩٦٦ موجه إلى طبابة صحة المدينة، الموضوع: "السيارات".
- (٢٥) كتاب متصرفية لواء الموصل، الإدارة المحلية، التحرير، الرقم (٤٥١١) في ٢٧ نيسان ١٩٦٧، موجه إلى رئاسة صحة لواء الموصل، وعنوانه "تحضيرات وقائية ضد الكوليرا".
- (٢٦) مديرية بلديات لواء الموصل، الرقم (١٠٩٥٠)، بتاريخ ٢٢ تشرين الأول ١٩٦٦ موجه إلى رئاسة صحة لواء الموصل، وموضوعه بعنوان "الكف عن استخدام سيارات البلدية".

- (٢٧) قرار لجنة التوعية الصحية في مدينة الموصل المنعقدة في ديوان المتصرفية في يوم السبت المصادف ٢٩ نيسان ١٩٦٧ للتداول في اتخاذ الحيطة لمنع حدوث انتشار مرض الكوليرا.
- (٢٨) كتاب متصرفية لواء الموصل، الإدارة المحلية، التحرير، الرقم (٤٥١١) في ٢٧ نيسان ١٩٦٧ موجه إلى رئاسة صحة لواء الموصل وعنوانه "تحضيرات وقائية ضد الكوليرا".
- (٢٩) مديرية بلديات لواء الموصل، الحسابات، كتاب متصرف لواء الموصل سعيد الحاج، الرقم (١٢١٦٩) بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني ١٩٦٦، وموضوعه تحت عنوان: "المنطقة الصناعية في الساحل الأيسر".
- (٣٠) وزارة الشؤون البلدية والقروية، رئاسة بلدية لواء الموصل، كتاب ذا الرقم (١٩٠٥٩) بتاريخ ٢١ تشرين الثاني ١٩٦٦، والموجه إلى متصرفية لواء الموصل، وموضوعه تحت عنوان "المناطق الصناعية".
- (٣١) رئاسة بلدية الموصل، الإدارة، كتاب ذا الرقم (٤٦٨٦) وبتاريخ ٢٤ شباط ١٩٦٧ موجه إلى مأموري الأقسام كافة وموضوعه "مراقبة أصحاب المركبات المتجولة".
- (٣٢) قيادة الفرقة الرابعة، الأركان العامة، رقم الكتاب (ش/٨/١/٤٢٥٠).
- (٣٣) وزارة النفط، مصلحة توزيع المنتجات النفطية، مديرية فرع الموصل، العنوان البرقي "توزيع" الموصل، العدد (٢٩٤١)، في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٦٧، موجه إلى رئاسة بلدية الموصل، الإدارة، وموضوعه: "مراقبة أصحاب العربات والسيارات المتجولة".
- (٣٤) مديرية بلديات لواء الموصل، الكتاب ذو العدد (١٢٥٧٧) في ١٩ كانون الأول ١٩٦٧ موجه إلى رئاسة بلدية الموصل وموضوعه: "مراقبة أصحاب العربات والسيارات المتجولة".
- (٣٥) وزارة الشؤون البلدية والقروية، رئاسة بلدية الموصل، كتاب من محسن الحبيطي رئيس البلدية ذو الرقم (١٦٨٤٩)، في ١٦ تشرين الأول ١٩٦٨ وموجه إلى مديرية شرطة التنظيمات والمرور في الموصل وموضوعه: "سيارات نقل المواد الإنشائية".
- (٣٦) مديرية شرطة لواء الموصل، التحرير، الكتاب ذو العدد (٢٦٥٥٤)، في ١٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ موجه إلى بلدية شرطة البلدة وموضوعه: "أدوات سكراب".
- (٣٧) رئاسة بلدية الموصل، الهندسة، كتاب موجه إلى حسين الحاج علي، محلة باب لكش، العدد (١٧٥٠٥)، بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٩٦٧ وموضوعه: "رفع مواد سكراب".
- (٣٨) رئاسة بلدية الموصل، المجلس البلدي، كتاب ذو العدد (١٩٣٩٨/١٤١٢)، وبتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٦ وموضوعه: "قرار".
- (٣٩) وزارة الشؤون البلدية والقروية، رئاسة بلدية الموصل، كتاب رقم (١٣٦٩٠) في ١٨ آب ١٩٦٦ موجه إلى مديرية شرطة الموصل.
- (٤٠) رئاسة بلدية الموصل، الهندسة، أمر إداري ذو الرقم (١٤٧٧٧) بتاريخ ٣ أيلول ١٩٦٦.
- (٤١) وزارة الشؤون البلدية والقروية، رئاسة بلدية الموصل، كتاب ذو العدد (١٧١١٧) بتاريخ ١٦ تشرين الأول ١٩٦٦ موجه إلى مديرية شرطة لواء الموصل وموضوعه: "تخصيص شرطي لمساعدة مأمور الحجز".